

أوقاف

الهيئة العامة للأوقاف
GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF



التقرير السنوي

للهيئة العامة للأوقاف

2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان

حفظه الله



خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبدالعزيز

حفظه الله

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

لقد اهتمت حكومتنا الرشيدة -أيدها الله- بقطاع الأوقاف، والذي مرّ بمراحل عدّة منذ العام 1381هـ، مما أدّى إلى نموّه وتطوّره ليصل إلى ما هو عليه الآن، وما كان لهذا التطور والتنظيم أن يتم لولا توفيق الله، ثم الدعم اللامحدود الذي يلقاه قطاع الأوقاف من حكومتنا الرشيدة.

لقد جاء تأسيس الهيئة العامة للأوقاف ليعكس مدى الاهتمام بهذا القطاع، نظراً لأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي الذي يقوم به، مما يجعله أحد المساهمين الفاعلين في تحقيق رؤية المملكة 2030، وتعزيز مساهمة القطاع الوقفي في إجمالي الناتج المحلي.

حيث تضطلع الهيئة ومن منطلق اختصاصها للنهوض بالقطاع الوقفي، وتطويره، وحوكّمته؛ والمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع غير الربحي.

ويأتي هذا التقرير ليستعرض أبرز المنجزات التي تحققت خلال العام الماضي ومستهدفات هذا العام، سائلين الله الإخلاص في القول والعمل، ونتطلّع إلى تحقيق الآمال والطموحات التي سيكون لها عظيم الأثر على التنمية في هذه البلاد المعطاءة. ختاماً؛ لا يسعني إلا أن أشكر سيّدي خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما يقدمانه من دعم للارتقاء بهذا القطاع وتمكينه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

م. أحمد بن سليمان الراجحي
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف



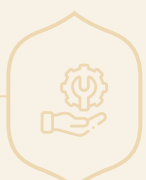
كلمة المحافظ

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، إن ما نشهده اليوم من تطور ملموس للهيئة بشكل خاص، والقطاع الوقفي بشكل عام؛ هو نتاج اهتمام حكومتنا الرشيدة بتنظيم هذا القطاع وتطويره بشكل متواصل، والذي أثمر عن تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وتعزيز الدور الاقتصادي والتنموي والمجتمعي. ولقد حرصنا في الهيئة على رسم خارطة طريق واضحة ننطلق منها لتحقيق رسالتنا ورؤيتنا وقيمنا، من خلال استراتيجية واضحة ودقيقة تتضمن 12 هدفاً، و5 ركائز، و34 مبادرة. وبفضل من الله، ثم جهود العاملين لدينا؛ حققنا في العام الماضي عدداً من الإنجازات الاستراتيجية التي كان لها أثراً إيجابياً في تطوير وتنمية الأوقاف ونشر ثقافة الوقف لدى أبناء وبنات الوطن، وتعزيز رسالة الأوقاف في التنمية والبناء. في الختام؛ أعبر عن جزيل الشكر لقيادتنا الرشيدة، ومعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة، راجين الله أن يوفقنا ويسدد خطانا لما فيه خير البلاد والعباد، كما أشكر كافة العاملين بالهيئة على تعاونهم المستمر لتحقيق الإنجازات، متطلعين لمستقبل مشرق للأوقاف بإذن الله.

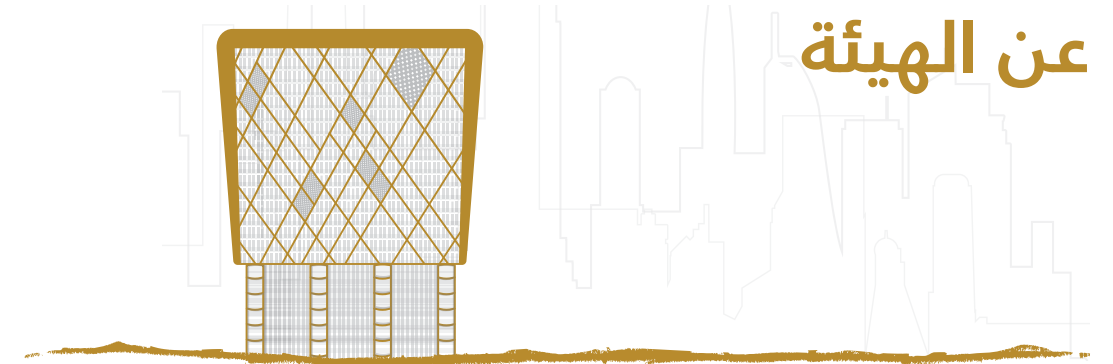
عماد بن صالح الخراشي
محافظ الهيئة العامة للأوقاف



مقدمة التقرير



عن الهيئة



تأسست الهيئة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 1437/02/26هـ، وتُعد هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط -بشكل مباشر- برئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها؛ بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة. وتتلخص مهام الهيئة فيما يلي:

01

تسجيل جميع الأوقاف في المملكة بعد توثيقها.

02

حصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها.

03

النظارة على الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمشاركة، إلا إذا اشترط الواقف أن يتولى النظارة شخص أو جهة غير الهيئة.

04

الإشراف الرقابي على أعمال النظارة واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة.

05

إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة بناء على طلب الناظر، وذلك بناءً على طلب الناظر أو الواقف.

06

الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشاركة التي تُمول عن طريق جمع التبرعات، أو الهبات، أو المساهمات، وإصدار الأذونات اللازمة لذلك.

07

اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال الموقوفة الثابتة والمنقولة خارج المملكة على أوجه بر داخل المملكة.

08

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العمل الوقفي.

09

تطوير الصيغ الوقفية القائمة، وإيجاد صيغ وقفية جديدة.

10

إقامة المشروعات الوقفية.

11

صرف غلال الأوقاف على الأغراض الموقوفة من أجلها.



عن القطاع الوقفي

جاءت الشريعة الإسلامية لتساير حاجات المجتمع وتحقق أواصر التعاون والتكافل بين أفرادها. وقد اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق هذا المعنى الذي جاءت به الشريعة؛ حيث حرصت على تنظيم القطاع الوقفي والاهتمام به منذ الربع الأخير من القرن الماضي، وتحديداً في العام 1381هـ عندما أنشئت وزارة الحج والأوقاف. ومذّاك؛ ما فتئت حكومة المملكة في تطوير هذا القطاع، ليشهد نمواً واتساعاً حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من دور حيوي وتعزيز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المصطلحات



يحتوي المسرد أدناه على العديد من المصطلحات الخاصة بالهيئة العامة للأوقاف، لتكون واضحة ومفهومة حال ورودها في التقرير.

الوقف العام

الوقف المشروط على أوجه بر عامة معينة بالذات أو بالوصف.



الوقف الخاص (الأهلي)

الوقف المشروط على معين من ذرية بالذات أو بالوصف.

الوقف المشترك

الوقف الذي اشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف.



شرط الواقف

الصيغة التي يحددها الواقف بشأن الوقف أو إيراده ومصرفه وناظره والموقوف عليه.

الموقوف عليه

المستفيد/ ون من الوقف وفق شرط الواقف.

الواقف

مُنشئ الوقف.

الناظر

الشخص ذو الصفة الطبيعية والاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف.

مراكز الخدمات

مراكز متخصصة في خدمة عملاء الهيئة لتقديم الخدمات والاستشارات وتسهيل الإجراءات، ويتم تأسيسها في مختلف مناطق المملكة.

الصناديق الوقفية التنموية

هي صناديق وقفية مخصصة لمجالات تنموية محددة تتيح لعموم الناس المساهمة فيها، ويتم صرف ريعها على المجالات التنموية وفق شرط الواقف من خلال الكيانات غير الربحية.

الصناديق الوقفية الاستثمارية

هي صناديق غير محددة المدة، جميع وحداتها موقوفة وغير متداولة ومتاحة لعموم الناس، ويعود ريعها للجهات المستفيدة من الصندوق وتستفيد منها الكيانات غير الربحية والمؤهلة وفق الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للأوقاف.

أعيان الأوقاف

الأوقاف التي يستفاد منها مع بقائها بعينها.

النظام

نظام الهيئة العامة للأوقاف المعتمد بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1437/02/26 هـ.

لجان المجلس

اللجنة التنفيذية المشكلة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف.

دليل الإجراءات

دليل ينظم ويحدد إجراءات وصلاحيات صرف وتنفيذ شرط الواقف ودور الجهات ذات العلاقة.

وثيقة الوقف

ما يثبت به الوقف من مستندات أو وثائق معتبرة شرعاً ونظاماً.

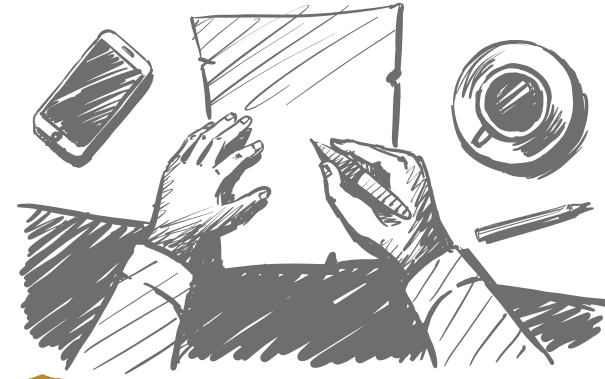
دليل الصلاحيات

دليل ينظم صلاحيات المستويات الإدارية المختلفة في الهيئة وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

الكيانات غير الربحية

الجهات التي تقدم خدمات أو منتجات، ولا تهدف إلى الربح.

الملخص التنفيذي



حققت الهيئة خلال العام 2019م العديد من الإنجازات والنجاحات الواضحة، التي من خلالها تمكنت من إحداث أثر مميز في القطاع الوقفي بالمملكة، ويمكن تلخيص أبرزها على النحو التالي:

01

المشاركة بشكل فاعل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

02

الانتهاء من إعداد عدد من القواعد المنظمة الموجهة لخدمة القطاع، وفق الأسس العلمية والعالمية الواضحة.

03

التحفيز والمساهمة في إطلاق عدد من الصناديق الوقفية والمشاريع النوعية.

04

افتتاح وتشغيل عدد من مراكز الخدمات المؤقتة لمناطق المملكة؛ لتسهيل خدمة المراجعين وربط العمليات بالمركز الرئيسي للهيئة.

05

إنشاء وتشغيل مركز الاتصال الموحد لخدمة جميع قطاعات الهيئة ومراكز الخدمات وتفعيلها؛ سعياً لبناء حلقة وصل بين عملاء الهيئة والإدارات بقطاعات الهيئة.

06

إعداد واعتماد استراتيجية توزيع الأصول المالية لرفع عوائد الأوقاف وتنويع الاستثمارات.

07

بلغت نسبة التأنيث في الوظائف 14%، كما بلغت نسبة الإشغال الوظيفي 100%.

08

إطلاق 6 خدمات ومنصات إلكترونية محفزة للواقفين والعاملين في القطاع الوقفي.

09

توقيع 6 شراكات استراتيجية نوعية ومهمة لتطوير قطاع المصارف.

10

تهيئة مساحة 900 ألف م² ل طرحها للاستثمار.

11

إطلاق برنامج استدامة وتمكين ودعم حزمة من المشاريع والبرامج التنموية المختلفة.



مسيرة الأوقاف في المملكة

1381هـ

إنشاء وزارة
الحج والأوقاف

1386هـ

صدور نظام مجلس الأوقاف
الأعلى

1393هـ

صدور لائحة تنظيم الأوقاف
الخيرية

1414هـ

صدور الأمر الملكي بإنشاء
وزارة الشؤون الإسلامية
والأوقاف والدعوة والإرشاد

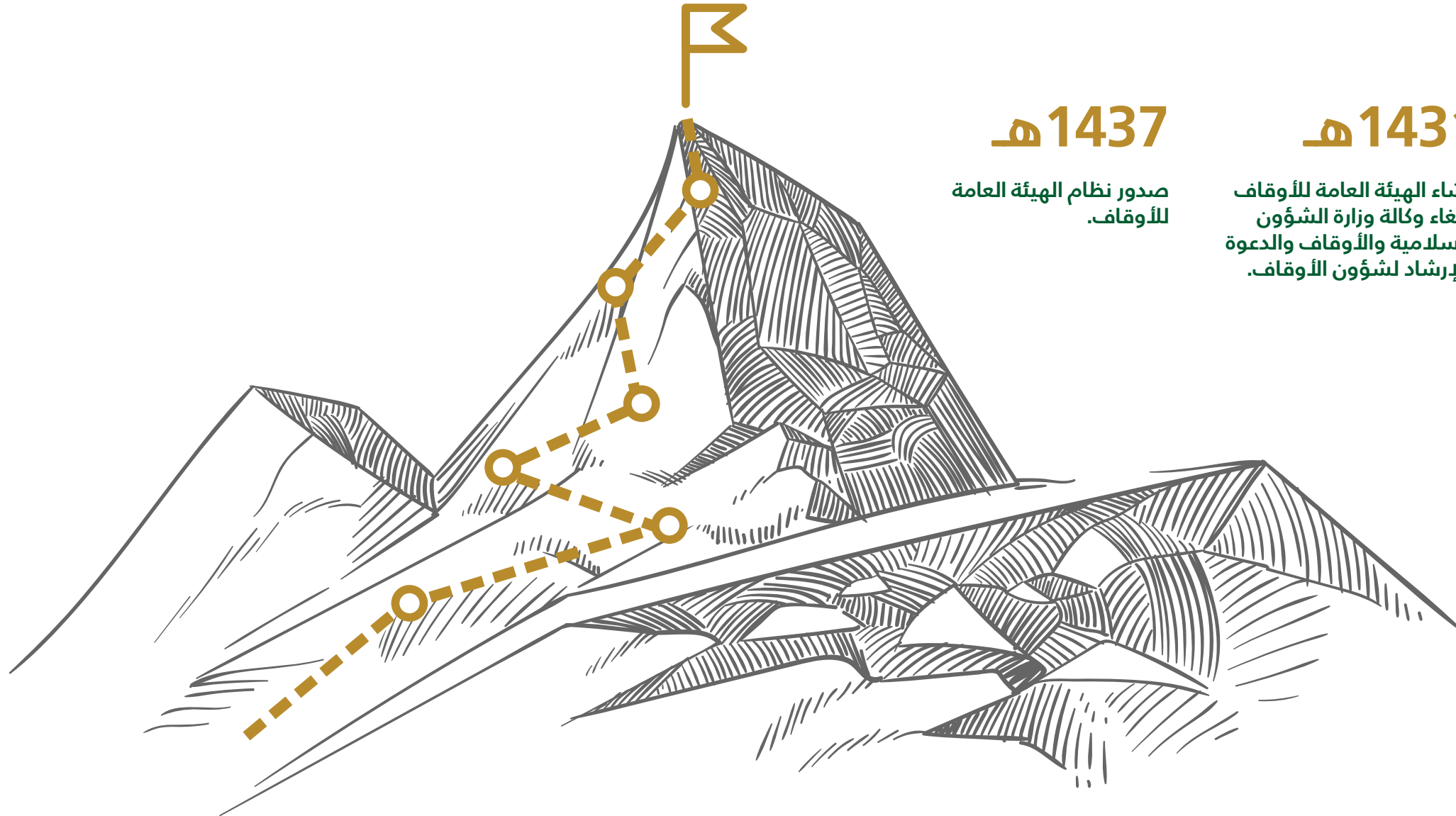
1431هـ

إنشاء الهيئة العامة للأوقاف
وإلغاء وكالة وزارة الشؤون
الإسلامية والأوقاف والدعوة
والإرشاد لشؤون الأوقاف.

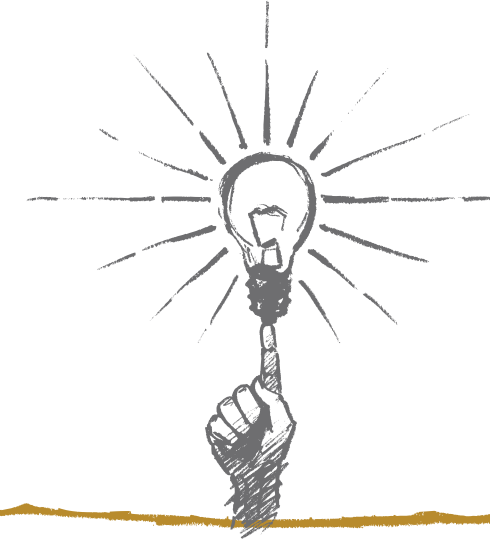
1437هـ

صدور نظام الهيئة العامة
للأوقاف.

الهيئة في الرؤية



الارتباط بالرؤية



لم تدخر الهيئة جهداً في سبيل إعداد خطة ذات معالم واضحة تسهم في تحقيق الغرض الذي أسست من أجله، والذي تمثّل في «تنظيم الأوقاف والمحافظه عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة». وتعمل الهيئة على استقرار الوضع الحالي للأوقاف، وما يواجهها من تحديات ومخاطر مستعينة بالجهات ذات العلاقة، وبمكاتب استشارية متخصصة تعمل وفق أرقى المواصفات والمعايير الدولية. وتسعى الهيئة لتعزيز مكانة الأوقاف في المجتمع، والمحافظه عليها وتنميتها وتطويرها وتنويع مصارفها لرفع مساهمة القطاع الوقفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق رؤية المملكة 2030. وترتبط استراتيجية الهيئة بعدد من المستهدفات الواردة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال المساهمة في تحقيق عدد من الأهداف والمؤشرات. تشمل:

01

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية.

02

تمكين حياة عامرة وصحية.

03

تنمية وتنويع الاقتصاد.

04

زيادة معدلات التوظيف.

05

تعزيز فاعلية الحوكمة.

06

تمكين المسؤولية الاجتماعية.

استراتيجية الهيئة

ارتكزت الهيئة العامة للأوقاف على خارطة طريق ذات معالم واضحة لتحقيق رؤيتها في النهوض بالقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، واستمرار دورها المركزي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية دقيقة تتضمن:

34 مبادرة
49 مؤشر
5 ركائز
12 هدفاً



الهيئة في الرؤية



مجلس الإدارة

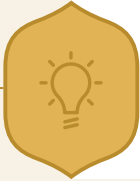


يُعَدُّ مجلس الإدارة السلطة العليا في الهيئة، والمشرف على إدارة شؤونها، وتصريف أمورها، ووضع الاستراتيجية والسياسة العامة لها، ومتابعة أداء إدارتها التنفيذية. ويتكون المجلس من الرئيس و15 عضواً وفقاً لنظام الهيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1437/02/26 هـ، ويعقد اجتماعاته كل شهرين على الأقل، ويصدر قراراته في المواضيع المتعلقة بالأنظمة والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بقطاع الأوقاف في المملكة، وبالشؤون العامة للهيئة. وتتولى الأمانة العامة لمجلس الإدارة الترتيب لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتوثيقها وإعداد محاضرها، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لأعمال المجلس واللجان، ومتابعة إنفاذ قرارات المجلس، وذلك بما يعزز من كفاءة العمل، ويرفع مستوى الأداء.

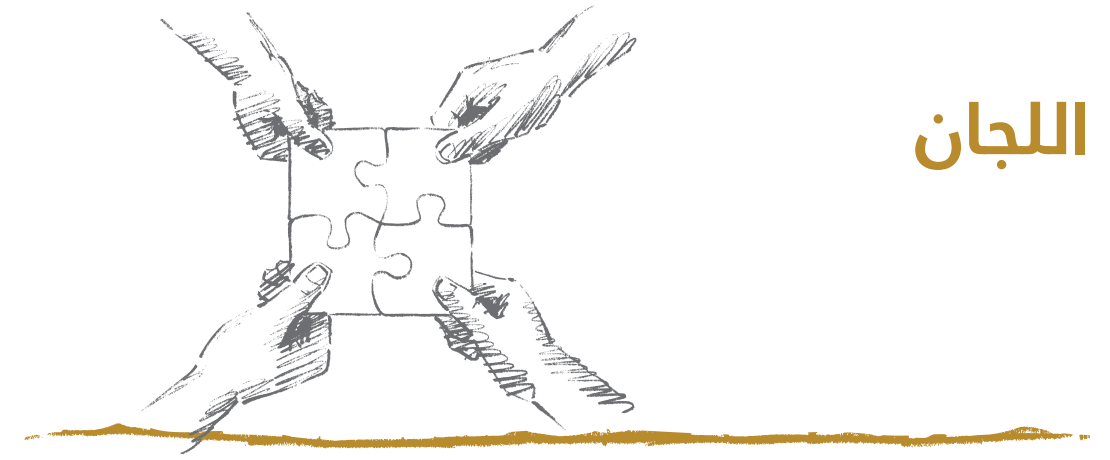
ويتكون المجلس من أصحاب المعالي والسعادة التالية أسماؤهم:

معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس الإدارة.	أ / عماد بن صالح الخراشي محافظ الهيئة العامة للأوقاف، نائب رئيس مجلس الإدارة.	د. محمد بن صالح بن سعيد عضو المجلس، ممثل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
الشيخ. أحمد بن سلطان شير عضو المجلس، ممثل وزارة العدل.	د. خالد بن محمد السبيعي عضو المجلس، ممثل الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.	أ. طارق بن عبدالله الشبيب عضو المجلس، ممثل وزارة المالية.
أ. سليمان بن عبدالعزيز الزين عضو المجلس، ممثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.	د. إبراهيم بن زيد آل معدي عضو المجلس، ممثل وزارة التعليم.	م. بدر بن ناصر الحمدان عضو المجلس، ممثل وزارة السياحة.
أ. محمد بن عبدالله العقلا عضو المجلس، ممثل الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.	د. عبدالباري بن عواض الثبتي عضو المجلس، ممثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية	أ. ناصر بن محمد السبيعي عضو المجلس، أحد رجال الأعمال الذين لهم أوقاف.
أ. عبدالعزيز المحسن بن عبدالعزيز الفارس عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.	أ. أديب بن عبدالله الزامل عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.	د. عبدالله بن محمد المنصور عضو المجلس، متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار.
أ. أيمن عبد الغني حسين عضو المجلس، ممثل من المؤسسات الوقفية الخاصة.		

الهيئة في الرؤية



اللجان



اللجنة التنفيذية

أنشئت اللجنة بقرار المجلس رقم 11438/1 بتاريخ 28/11/1438هـ كأحد الأذرع الداعمة له لاتخاذ القرار، من خلال دراسة الموضوعات المناطة بها أو التي تحال إليها من المجلس.

الأعضاء

تتكون اللجنة من 5 أعضاء، هم:

- أ. عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس (رئيس اللجنة)
- أ. عماد بن صالح الخراشي (عضواً - محافظ الهيئة العامة للأوقاف)
- د. عبدالله بن محمد المنصور (عضواً)
- أ. ناصر بن محمد السبيعي (عضواً)
- أ. أديب بن عبدالله الزامل (عضواً)

المهام

تُعنى اللجنة بمساعدة المجلس والإدارة التنفيذية على أداء مهامهما، من خلال دراسة الموضوعات المناطة بها، أو التي تحال إليها ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس. ومن أبرز مهام اللجنة؛ مراجعة الأداء الاستثماري لأموال الأوقاف، ومراجعة الأنظمة والتشريعات التي ترتبط بتطوير القطاع الوقفي، والعناية ببنية رأس المال البشري في الهيئة، ومراجعة اللوائح الداخلية.

لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية

أنشئت بقرار المجلس رقم 61438/1 بتاريخ 28/11/1438هـ وفقاً للمادة الثانية عشر من نظام الهيئة المشار إليه آنفاً.

الأعضاء

تتكون اللجنة من 6 أعضاء، هم:

- أ. جهاد بن محمد العمري (رئيس اللجنة).
- د. عدلي بن علي حماد (نائب الرئيس).
- أ. عبدالله بن سعد الوداعة (عضواً، وممثلاً وزارة الداخلية).
- أ. مساعد بن عبدالله الجميح (عضواً).
- د. عماد بن عبدالله الجريفاني (عضواً).
- م. عدنان بن عبدالرحمن المنصور (عضواً).

المهام

الرقابة على أعمال الهيئة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير، والقوائم المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها، كما تعنى اللجنة بحماية أموال الهيئة وممتلكاتها، والتأكد من دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها، بالإضافة إلى فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفائتها.

اللجنة الاستشارية

أنشئت اللجنة بقرار المجلس رقم 1438/1/5 بتاريخ 28/11/1438هـ وفقاً للمادة الحادية عشر من نظام الهيئة المشار إليه آنفاً.

الأعضاء

تتكون اللجنة من 7 أعضاء، هم:

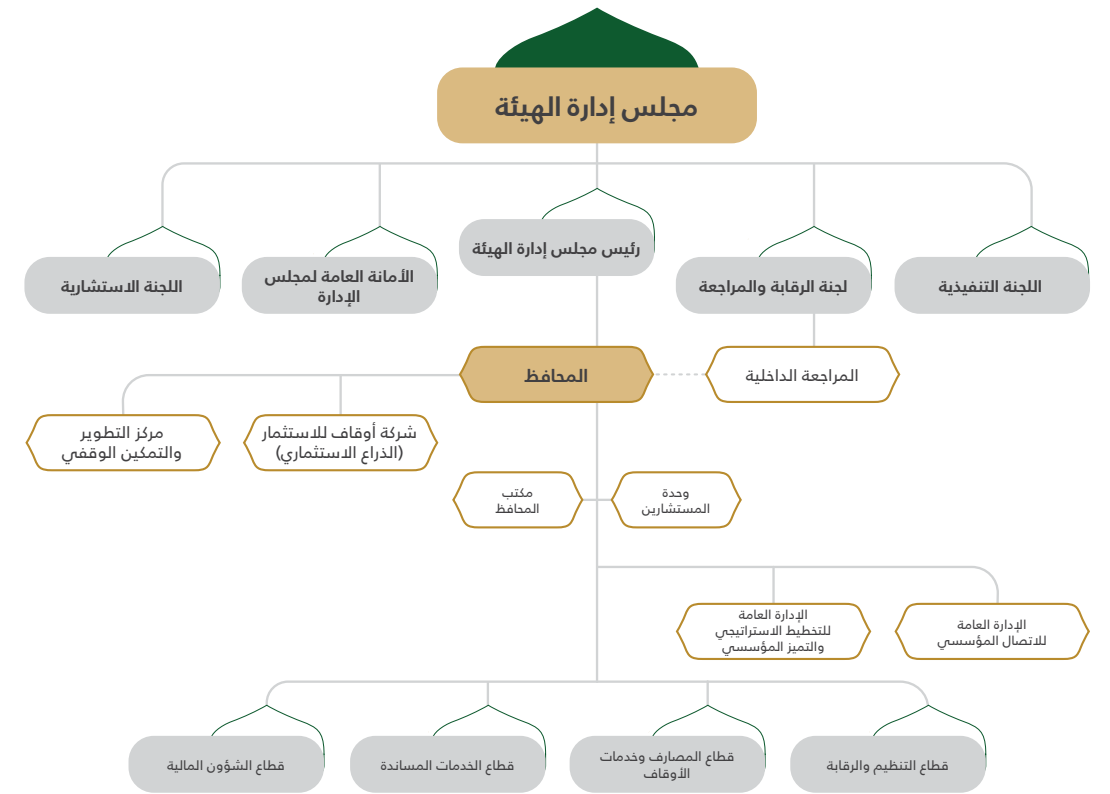
- أ. عمار بن أحمد شطا (رئيس اللجنة - متخصص في مجال الاقتصاد والاستثمار).
- د. محمد بن إبراهيم السحيباني (نائب الرئيس - متخصص شرعي في المعاملات المالية والاقتصادية).
- د. عبدالله بن محمد العمراني (عضو - متخصص شرعي في المعاملات المالية والاقتصادية).
- د. سامي بن عبدالعزيز الدامغ (عضو - متخصص في المجال الاجتماعي).
- د. يحيى بن علي الجبر (عضو - متخصص في المجال المالي).
- د. علاء بن عبدالحميد ناجي (عضو - متخصص في مجال الأنظمة).
- أ. فهد بن عبدالرحمن المعجل (عضو - متخصص في المجال المالي).

المهام

تقديم الاستشارات الشرعية، والنظامية، والمالية، والاقتصادية، والاستثمارية، والاجتماعية، الداعمة لأعمال الهيئة.

الهيكل التنظيمي

أعدت الهيئة هيكلتها التنظيمية بعد دراسة واطلاع على أفضل الممارسات المعمول بها لدى الهيئات والمؤسسات المماثلة محلياً ودولياً، مما جعله ممكناً للوصول إلى الأهداف، ومرتباً للعلاقات بين القطاعات التنفيذية داخل الهيئة، ومنطقاً لتحديد الاحتياج من الكوادر البشرية حسب اختصاصها ومهامها.



قطاع التنظيم والرقابة

يُعنى هذا القطاع بتنفيذ أدوار الهيئة المنصوص عليها في نظامها والمتعلقة بتنظيم الأوقاف في المملكة وحوكمتها والإشراف والرقابة عليها، كما يشرف القطاع على أعمال النُّظَّار؛ وذلك لتنمية الأوقاف والمحافظة عليها، وتطويرها بما يحقق شروط واقفيها، ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة. ويحرص القطاع على التواصل مع مكونات القطاع الوقفي من خلال تنظيم ورش العمل، وعقد اجتماعات اللجان الوقفية، والاستبانات المتعلقة بمشاريع الأنظمة، واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الوقفي.

ويتكون القطاع من إدارات مترابطة وذات علاقة بالأعمال التشغيلية للقطاع، وذلك بحسب ما يلي:

الإدارة العامة للأنظمة واللوائح

تهتم هذه الإدارة بالأدوات التنظيمية والتشريعية كالأنظمة واللوائح من خلال اقتراح وإعداد وصياغة الأنظمة واللوائح وسائر الأدوات التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالقطاع الوقفي وبالأوقاف التي تعدُّ الهيئة ناطرة عليها، وتتكون من الشؤون التنظيمية، والدراسات وأبحاث السياسات، والدعم والتطوير التنظيمي.

الإدارة العامة للالتزام

تقوم هذه الإدارة بالالتزام والحوكمة والإشراف والرقابة على الأوقاف والنُّظَّار من خلال حوكمة الكيانات الوقفية، ومتابعة أعمال النُّظَّار والتزاماتهم تجاه الوقف، وتتكون من الإشراف والحوكمة، ومكافحة الجرائم المالية، ومعالجة قضايا الالتزام، ومتابعة الالتزام.

الإدارة العامة للتراخيص

يتمحور الدور الرئيس لهذه الإدارة حول إصدار شهادات تسجيل الأوقاف وتصميم المنتجات الوقفية؛ كالمحافظ والصناديق وسائر المنتجات الوقفية والترخيص لها، وإصدار الموافقات. وتتكون من التسجيل، والمنتجات الوقفية.

إدارة الشؤون القانونية

تُعنى هذه الإدارة بإعداد وصياغة ومراجعة عقود الهيئة والأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وعقد اتفاقيات الشراكات الاستراتيجية التي تكون بين الهيئة وباقي الجهات الحكومية، وتقديم الاستشارات القانونية لمختلف قطاعات وإدارات الهيئة، وتتكون من العقود والاتفاقيات، والدراسات والاستشارات.

إدارة الشؤون القضائية

تقوم هذه الإدارة بالتمثيل القضائي أمام الجهات العدلية والجهات الحكومية الأخرى للمحافظة على حقوق الهيئة والأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها بالدفاع عنها واسترداد حقوقها، إضافة إلى تقديمها الاستشارات الشرعية، وتتكون الإدارة من التمثيل القضائي، والشؤون الفنية، والتنفيذ والمتابعة، والأوقاف المجهولة.



قطاع المصارف وخدمات الأوقاف

يُعنى هذا القطاع بتعزيز دور الأوقاف وزيادة إسهاماتها في التنمية، من خلال توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر بما يتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وخطط التنمية لدى الجهات ذات العلاقة واستراتيجية الهيئة العامة للأوقاف، والعمل على طرح مبادرات وبرامج تسهم في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية وفق أفضل الممارسات العالمية، وعقد وبناء شراكات فاعلة ومؤثرة تساهم في تعزيز الدور التنموي للأوقاف، والمساهمة في تمكين القطاع غير الربحي لتحقيق الاستدامة المالية له، كما يساهم قطاع المصارف وخدمات الأوقاف في تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين من الأوقاف والعمل على تحقيق رضا المستفيدين، وفتح قنوات التواصل مع العملاء؛ وذلك لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، تساهم في زيادة رضا العملاء. والعمل على تنوع قنوات التواصل معهم لتسهيل تقديم الخدمات لهم، وصناعة نماذج وممارسات مميزة في هذا المجال وفق أفضل الممارسات القائمة. ويتبع القطاع أربع إدارات مختلفة تتنوع مهامها بحسب ما يلي:

الإدارة العامة للمصارف الوقفية

تقوم هذه الإدارة بتحليل صكوك الأوقاف لتحديد المصارف وتصنيفها، وتحديد المجالات المخصصة لها وفق شروط الواقفين، ومتابعة تنفيذ شروط الواقفين، وتحديد أرصدها حسب المخصص لها. وتحديد الجهات التي يمكن التعاون معها لتنفيذ شروط الواقفين، وإعداد سياسات وضوابط المصارف، وتحديد رصيد كل وقف حسب شرط الواقف بالتنسيق مع الإدارة المالية، ومتابعة وتقييم أداء الجهات المسند لها تنفيذ المصارف، وإعداد تقارير دورية عن البرامج والجهات المنفذة وقياس أثر المصارف على المستفيدين، ورفعها لصاحب الصلاحية، وبناء قواعد بيانات عن المستفيدين والمصارف المخصصة حسب شروط الواقفين. كما تقوم الإدارة بمهام التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ للاستفادة من المعلومات وقواعد البيانات المتوفرة لديهم، والتنسيق مع الفروع لتنفيذ المصارف وفق السياسات المعتمدة وفق شروط الواقفين، ورصد التجارب المماثلة والتميزة في هذا المجال وتقييمها، والتنسيق مع إدارة البرامج التنموية، والشراكات لتوجيه المصارف لبرامج عالية الأثر.

الهيئة في الرؤية



الإدارة العامة لمراكز الخدمات

يتمحور الدور الرئيس لهذه الإدارة، حول تشغيل وإدارة مراكز خدمات الأوقاف، وتطوير الأدلة والإجراءات، وإعداد نماذج تشغيل للأدلة وإجراءاتها، وإعداد ومتابعة تقارير الأداء، والتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص المقدمين للخدمة في الفروع، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير الاحتياجات الفنية والتقنية؛ لتحسين وتطوير تشغيل المراكز، وتقديم خدمات ذات جودة عالية، ومراقبة أداء مراكز الخدمات والمؤشرات الإحصائية، وإعداد وتطوير ومتابعة سياسات اتفاقيات الخدمة مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة شكاوى العملاء والعمل على حلها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. كما تقوم الإدارة بالتواصل مع الإدارات والقطاعات الأخرى لمتابعة الطلبات، وإدارة ومراقبة مركز الاتصال الموحد والقنوات الإلكترونية، وتحليل ودراسة جميع الخدمات المقدمة للعميل؛ بهدف تطوير رحلة العميل لرفع جودة الخدمات المقدمة ورضى العملاء، وكذلك تعزيز ثقافة الاهتمام بالعملاء لدى موظفي الهيئة، من خلال وسائل الاتصال الداخلية، وقياس رضا العملاء، وتقييم النتائج لتحديد الإجراءات التصحيحية، ومتابعة مؤشر الشكاوى وتحليلها؛ لتطوير الخدمات والإجراءات.

إدارة البرامج التنموية

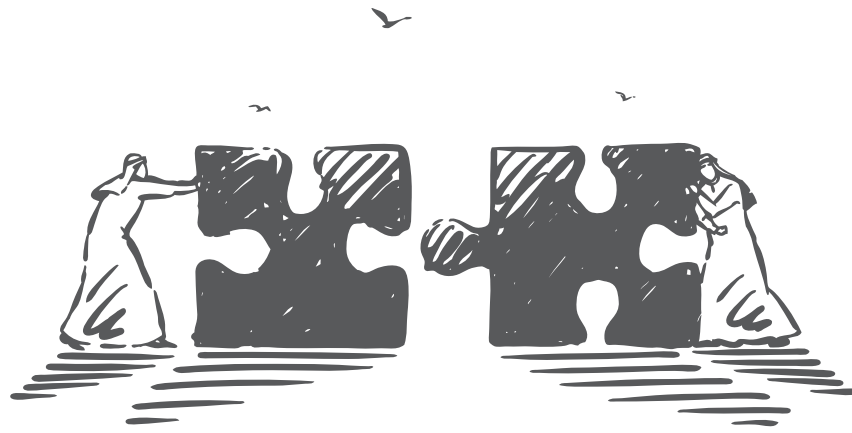
تقوم الإدارة بمهام رصد وتحديد الاحتياجات التنموية ومجالات التركيز، وتحديد البرامج والمبادرات وفق الأولويات والاحتياجات التنموية، وصناعة المبادرات التي تسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، وبناء خارطة التأثير التنموية وفقاً لاحتياجات وأولويات المجتمع، وتحقيق الاستدامة للمبادرات والبرامج النوعية والتنموية، والعمل على ابتكار مبادرات وبرامج ومشاريع تسهم في تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع وتحفيز مجال الإبداع والابتكار، من خلال إنشاء معمل ابتكار اجتماعي يسهم في طرح مبادرات نوعية ومشاريع ذات أثر اجتماعي وتنموي عالي.

إدارة الشراكات الاستراتيجية

تُعنى هذه الإدارة بعقد الشراكات الاستراتيجية مع مختلف القطاعات (الحكومي - الخاص - غير الربحي)، والتي تعكس منفعة متبادلة بين الطرفين وتعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وبناء قناة اتصال بين الهيئة والجهات ذات العلاقة؛ من أجل تبادل المعلومات وعمل المقارنة المعيارية، للمشاريع المشتركة بـغية تحقيق أهداف الهيئة، وتعزيز نمو القطاع غير الربحي والمجال التنموي.

الهيئة في الرؤية

ويختص مجال عمل الإدارة في السعي لتحقيق ركائز وأهداف ومبادرات الهيئة من خلال إقامة شراكات تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، ودعم إدارة المصارف وإدارة البرامج التنموية والتنسيق معهم لإيجاد شركاء تنفيذ للمصارف والبرامج، وبناء معايير الشركاء والتأكد من توافقها قبل عقد أي اتفاقية، ووضع تصنيف محدد للشركاء بحسب القطاع مقسم إلى فئات تحدد ضمن تقييم مسبق، وبناء قاعدة بيانات لشركاء الهيئة (المستهدفين والحاليين). كما تقوم الإدارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لبناء برامج نوعية لتحقيق أثر اجتماعي، والقيام بمهام الدعم، والعمل بشكل وثيق مع إدارة البرامج التنموية وإدارة المصارف لمتابعة وقياس أثر الاتفاقيات المبرمة ورفع التقارير الدورية، والتنسيق مع الإدارة العامة للاتصال المؤسسي لترتيب وتنسيق الملتقيات والمؤتمرات التي تقيمها الهيئة أو تكون مشاركة أو مدعوة لها، والتنسيق مع الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي لضمان توافق الشراكات المبرمة مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة.





قطاع الخدمات المساندة

يعتبر هذا القطاع شريكاً استراتيجياً معنياً بتوفير الدعم البشري والتقني واللوجستي لقطاعات الهيئة، بالإضافة إلى قيادته لحركة التحول الرقمي والأمن السيبراني بالهيئة والقطاع الوقفي. ويركز قطاع الخدمات المساندة على وضع أهداف داخلية استراتيجية ومؤشرات أداء استراتيجية تضمن تنفيذ هذه الأعمال بالجودة والسرعة التي تلبي احتياجات الهيئة. بالإضافة إلى قيادة قطاع الأوقاف من خلال التحول الرقمي وتمكين القطاع الوقفي رقمياً، ووضع المعايير غير الربحية لخدمة القطاع الوقفي، وقد حقق قطاع الخدمات المساندة عدداً من الإنجازات على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي، ومن أبرز تلك المنجزات اعتماد مجموعة من السياسات والأدلة والإجراءات داخل قطاع الخدمات المساندة، وإطلاق عدة خدمات إلكترونية خارجية لقطاع الأوقاف مثل منصة استدامة وتمكين لتحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية وتوجيه مصارف الأوقاف إلى برامج عالية الأثر ورفع كفاءة المنظمات، والانتهاء من تجهيز البنية التحتية في مراكز الخدمات الحالية للهيئة، وتمكين دور المرأة داخل أعمال الهيئة بنسبة تأنيث بلغت 14% من إجمالي منسوبي الهيئة، ونسبة سعودة للوظائف بلغت 97%.

ويتكون القطاع من إدارات مختلفة، تتنوع مهامها بحسب ما يلي:

الإدارة العامة للموارد البشرية

تتركز مهام هذه الإدارة في إعداد مقترح الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للإدارة، وتطوير المؤشرات الأدائية الخاصة بالعمل، والسعي في تحقيقها، ومراقبة العمليات الإدارية وتقييمها وتحسينها، وإدارة الوحدات التنظيمية التابعة للإدارة، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين لإقامة شراكات استراتيجية، وقيادة وتوجيه ومراجعة واعتماد إجراءات وأساليب العمل، ووضع خطط داخلية لتطوير ثقافة بناء الفريق، والمتابعة الدورية لمؤشرات الأداء، ومراجعة نسب الإنجاز، وتقييم الأداء الخاص بموظفي الإدارة، وإعداد التقرير السنوي الخاص بالإدارة ورفعها للإدارة العليا.

الإدارة العامة لتقنية المعلومات

تقوم هذه الإدارة ببعض المهام الإشرافية في المجال التقني مثل الإشراف على تأسيس البنية الأساسية للهيئة وتطويرها، وتوفير النظم والتطبيقات والبرامج وأجهزة التقنية اللازمة لعمل الهيئة ورفع كفاءتها، وتهيئة البنية التحتية التقنية من أجهزة شبكة وخوادم ووسائط تخزين، والإشراف على عملية تقديم الدعم والمساندة الفنية للعاملين في الهيئة وللمستفيدين من خدمات الهيئة الإلكترونية، والإشراف على عملية توفير وسائل أمن المعلومات واسترجاع البيانات في الحالات الطارئة.

الإدارة العامة للخدمات المشتركة

تسعى هذه الإدارة لتأمين الخدمات اليومية واحتياجات كافة الوحدات، وذلك من خلال توفير المواد التشغيلية والمكتبية، والرقابة على استخداماتها، وصيانة الأجهزة والمشاركة في وضع وتطبيق نظام للأرشفة والملفات والسجلات، والمشاركة في تنفيذ ومتابعة إجراءات تقديم الخدمات الإدارية والدعم اللوجستي والمساندة للفعاليات. بالإضافة للمشاركة في تطبيق سياسات وضوابط الصحة والسلامة المهنية في المرافق الواجب مراعاتها عند استخدام الموظفين للمرافق والمنشآت والمباني التابعة للهيئة، وتنظيم ومتابعة خدمات الأمن والحراسة لكافة مباني ومنشآت ومرافق وممتلكات الهيئة وفقاً للعقود المبرمة لمزودي الخدمات بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة.

الإدارة العامة للأصول الوقفية

تقوم هذه الإدارة بصفة الناظر عن الوقف من خلال متابعة تنفيذ حصر الأوقاف والإشراف عليها، وأرشفة الوثائق ذات العلاقة بالأصول، وابتكار فرص جديدة لإدارة الأصول تتوافق مع الخطط الاستراتيجية للهيئة، وتحديد الأعمال والخدمات التي يمكنها أن تفعّل أنشطة وخدمات إدارة الأصول، ودراسة وتقييم الأصول الوقفية وتحديد احتياجاتها، والتأكد من تطبيق

إدارة الأمن السيبراني

تعنى هذه الإدارة بحوكمة الأمن السيبراني من خلال تحديد سياسات الأمان والمتطلبات والإجراءات، وتحديد مقاييس الأمان ومراقبتها والإبلاغ عنها، وعقد الدورات التدريبية والحملات التوعوية المعنية بذلك. بالإضافة إلى دورها المحوري في المحافظة على الامتثال والخصوصية، بحيث تراقب الامتثال للوائح المحلية (كضوابط ومعايير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني)، وكذلك اهتمامها بالإبلاغ عن الامتثال لأصحاب المصلحة. وتحرص الإدارة في ضوء استمرار الأعمال على تنمية بنية الأمن السيبراني، وتطوير ونشر المعايير الفنية، وتحديث إطار إدارة استمرارية الأعمال، وكذلك تطوير تصنيفات الكوارث والجداول الزمنية، ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتدريب استمرارية الأعمال. وتولى الإدارة اهتماماً بالغاً بإدارة مخاطر أمن تقنية المعلومات؛ وذلك بالمراقبة النشطة لسيناريوهات الحماية والتأمين، وتحفيز عمليات الحماية المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر، بالإضافة إلى استمرار صيانة أعمال تقنية المعلومات ووضع خطط التعافي من الكوارث.

الهيئة في الرؤية



قطاع الشؤون المالية

يهتم هذا القطاع بإدارة ورقابة الحسابات والموارد المالية للهيئة والأوقاف التي تقع تحت نظارتها، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المالية، والإشراف على جميع الوظائف والعمليات المالية للهيئة والجهات التابعة لها. كما يقوم القطاع بإصدار التقارير المالية والدورية، والقوائم المالية، وإعداد الموازنات المالية السنوية للهيئة والجهات التابعة لها، وذلك من خلال الوحدات التالية:

- الحسابات.
- المراقبة المالية والتقارير.
- الخزينة وعمليات الاستثمار.
- الزكاة والضرائب.



الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي

تقوم الإدارة العامة عن طريق إدارة التخطيط والأداء الاستراتيجي، بالمساعدة في قيادة الهيئة؛ لتحقيق تطلعاتها والوصول لأهدافها من خلال تحديد التوجهات العامة، وتطوير الاستراتيجية والمبادرات اللازمة لتحقيقها. وكذلك مساعدة القطاعات والإدارات العامة في تحديد أفضل الممارسات العالمية والحلول المبتكرة، وتصميمها بشكل يناسب الهيئة. ويضمن مواءمة خطط الأعمال الإدارية مع استراتيجية الهيئة. بالإضافة إلى إدارة المبادرات وعملية التحول كاملة في الهيئة. ويتم دعم قطاعات الهيئة المختلفة عن طريق إدارة المشاريع المؤسسية، التي تزودها بالمنهجيات، وممارسات إدارة المشاريع، وكذلك المساندة في إقامة البرامج والمبادرات الداخلية. وتقوم الإدارة بمتابعة سير العمل، وضبط جودة مخرجاته، ومؤشرات الأداء، بالإضافة إلى دورها في التوجيه والإرشاد والإشراف من خلال أدوات تقنية، ولوحة معلومات، ومشرفي مشاريع مكلفين من قبل الإدارة بمتابعة مشاريع الهيئة المعتمدة، ورفع التقارير، والتصعيد عبر الإدارة العامة.

وتُعنى الإدارة العامة من خلال إدارة التميز المؤسسي، بتطبيق أفضل ممارسات التميز المؤسسي، والتحسين المستمر للعمليات الداخلية؛ كبناء السياسات والإجراءات، وضبط الوثائق، ونشر ثقافة الجودة والتميز المؤسسي والالتزام بهما، وغرس روح الإبداع والتعلم المستمر، وتحسين الأداء التشغيلي، وضمان جودة الخدمات المقدمة.



الإدارة العامة للاتصال المؤسسي

تتمثل المهمة الرئيسية للإدارة العامة للاتصال المؤسسي في توفير جميع الخدمات المتعلقة بالاتصال المؤسسي؛ كالإعلام والتسويق والعلاقات العامة، كما تشمل خدماتها إدارة الأنشطة والفعاليات داخل وخارج الهيئة العامة للأوقاف؛ بهدف تقديم الصورة المثالية عن الهيئة، والتعريف بأدوارها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت الإدارة في العام الماضي من إنجاز 4 مشاريع، وهي: رفع مستوى الوعي بأهمية الأوقاف، والبدء في توثيق الأوقاف التاريخية، وحفل تدشين مبادرة استدامة وتمكين، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي. كما قامت الإدارة بعدد من الإنجازات كان من أبرزها إعداد خطط وبرامج الاتصال المؤسسي لعام 2019م، ورصد احتياجات قطاعات الهيئة لعام 2020م، وإصدار دليل سياسات الاتصال والظهور الإعلامي للهيئة، وبناء علاقات مع وسائل الإعلام، وتشغيل وإدارة محتوى الموقع الإلكتروني للهيئة على الإنترنت، إضافةً إلى رفع عدد المتابعين لحسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي.



الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

تحرص الهيئة العامة للأوقاف على أن تكون إدارة المراجعة الداخلية إحدى الآليات الضرورية المعتمدة التي تساهم في تحسين ومراقبة وضبط الأداء على مستوى الهيئة ككل؛ وذلك من أجل تطوير كافة الممارسات العملية، وإرساء قواعد الحوكمة والرقابة في كافة أنشطتها، كما تحرص الهيئة على أن تقوم الإدارة بتنفيذ الأعمال التأكيدية والاستشارية التي يعتمدها المجلس، وكذلك الإشراف على كافة التقارير والدراسات ومراجعات الأعمال التي تقوم بها الهيئة، مثل الإشراف على مراجعة إجراءات التأكد من التزام الإدارات بالأنظمة واللوائح والقرارات والسياسات، وكذلك الإشراف على مراجعة مدى التزام الإدارات بالقرارات والمعايير الأخلاقية والمهنية والتنظيمية الموضوعة التي تحكم عملها، والتأكد من كفايتها وملاءمتها، والإشراف على مراجعة سلامة البيانات المحاسبية المعقدة بالدفاتر والسجلات وصحتها وكفايتها، وتحديد أوجه القصور إن وجدت، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاجها، ومدى الالتزام بالأنظمة واللوائح والقرارات المالية المعتمدة بالهيئة، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والإشراف على مراجعة إجراءات تقييم مؤشرات قياس أداء الإدارات، ومقارنتها مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات، والتأكد من كفاية إجراءات مراقبة الجودة، وغيرها من المهام الموكلة لإدارة المراجعة الداخلية.

المشاريع والإنجازات



استكمالاً لجهود الهيئة العامة للأوقاف في تعزيز قدراتها في المجالات التنموية المختلفة، وتوجيه مصارف الأوقاف بالتكامل مع شركائها نحو الاحتياجات والأولويات التنموية في المجتمع؛ سحّرت قطاعات وإدارات الهيئة كل الطاقات والإمكانات في عام 2019م لابتكار وإطلاق العديد من المشاريع والبرامج والخدمات التي تُسهم بتحقيق رؤية الهيئة في التميز والنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة، والمحافظة على استمرارية أثره الحيوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبما يُسهم كذلك في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 للقطاع غير الربحي، وتعظيم الأثر التنموي لقطاع الأوقاف.

المشاريع
والإنجازات





الإنجازات في ركيزة تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع

سعيًا نحو تفعيل دور الهيئة العامة للأوقاف في النهوض بالقطاع وتطويره وحوكّمته، والحفاظ على نزاهة العمل الوقفي، تم العمل على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بتحديث الأنظمة واللوائح الحالية، وتعزيز الرقابة والشفافية، من خلال رفع مستوى الالتزام بنظام الهيئة ولوائحها التنفيذية، وزيادة وعي العاملين في العمل الوقفي، والحد من حالات عدم الالتزام ومعاقبة المخالفين.

أبرز الإنجازات

إصدار أو الانتهاء من إعداد عدد من القواعد المنظمة الموجهة لخدمة القطاع، من أبرزها:	
• بناء وتطوير المعايير التقنية للقطاع غير الربحي وفق أسس علمية وعالمية واضحة، واستناداً على تجارب محلية وعالمية. • تعليمات الترخيص للصناديق الاستثمارية الوقفية (المسودة النهائية). • معالجة المخالفات والشكاوى. • قواعد الإبلاغ عن الأوقاف المجهولة. • قواعد التصرف في أصول الأوقاف. • ضوابط النظر في طلبات التصرف بأصول الأوقاف. • قواعد عمل مركز الصلح.	1
الإسهام الفاعل من الهيئة في إبداء المرئيات، وتعديل عدد من الفقرات المتخصصة على نظام الجامعات فيما يتعلق بالأوقاف.	2
المشاركة بشكل فاعل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث ساهمت هذه الجهود المشاركة في:	
• منح المملكة مقعد عضو في مجموعة العمل المالي «فاتف» المختصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • صياغة قرارات وسياسات مجموعة العمل المالي. • تعزيز دور المملكة الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط.	3



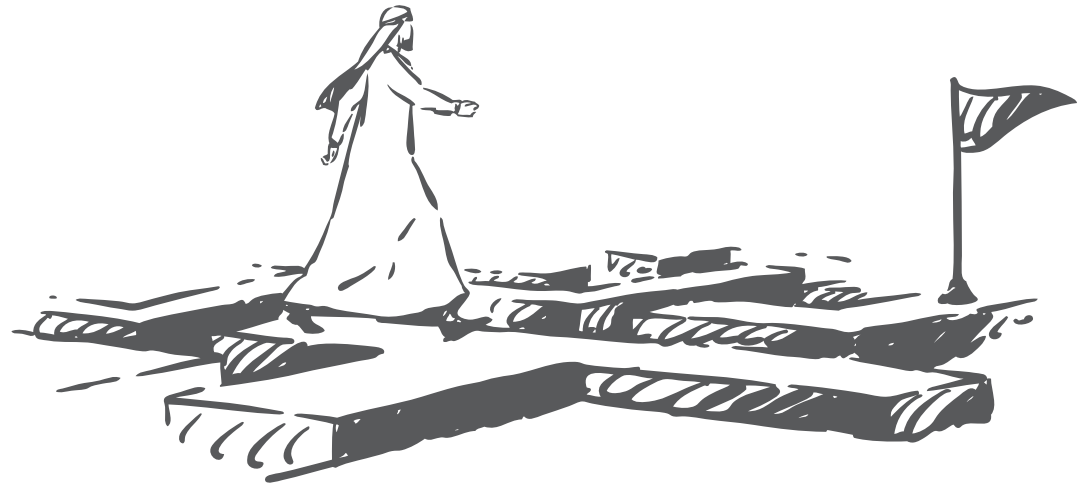
الإنجازات في ركيزة تنمية قطاع الأوقاف

سعيًا نحو تفعيل دور الهيئة العامة للأوقاف في استثمار القدرات والطاقات والأدوار المجتمعية لابتكار الحلول والمنتجات المناسبة لاحتياجات القطاع الوقفي، تم العمل على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بتطوير بيئة العمل الوقفي، وجذب واقفين جدد، ورفع مستوى الوعي بأهمية القطاع الوقفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستدامة المالية.

أبرز الإنجازات

إطلاق عدد من الخدمات والمنصات الإلكترونية المحفزة للواقفين والعاملين في القطاع الوقفي، وهي:	
• منصة استدامة (تمكين 150 شراكة). • خدمة ترخيص الصناديق الاستثمارية لتمكين تقديم طلب إصدار ترخيص لصندوق وقفي. • خدمة تسجيل الوقف إلكترونياً (أكثر من 623 طلب تسجيل وقف، وإصدار 391 شهادة وقفية). • منصة تحليل الصكوك الأهلية الإلكترونية (أكثر من 11 ألف صك، بمعدل جودة بيانات يبلغ %98). • خدمة بلاغ عن وقف مجهول (109 بلاغ) • الارتباط مع برنامج "يسّر" للجهات الحكومية ومركز المعلومات.	1
التحفيز والمساهمة في إطلاق عدد من الصناديق الوقفية والمشاريع النوعية، من أبرزها:	
• صندوق إغاثة الوقفي لرعاية الأيتام، وإيراده مخصص لبرامج الإسكان في المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام «إخاء». • صندوق الإنماء الوقفي للمساجد، يهدف لصيانة وتشغيل المساجد على الطرق. • صندوق عناية الوقفي، وإيراده مخصص لعلاج المرضى. • صندوق الإنماء وريف الوقفي، تابع لمؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي الخيرية. • صندوق الخير بنيان، تابع لجمعية بنين الخير النسائية الأسرية. • صندوق جدوى النفقة الوقفي. • صندوق الخير الوقفي، تابع لجمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية. • صندوق إنسان الاستثماري، تابع لجمعية الخيرية لرعاية الأيتام «إنسان». • صندوق جدوى الوقفي، تابع لجمعية النهضة الخيرية. • مشروع عمليات تغيير المفاصل والتأهيل لمرضى الروماتيزم، يستهدف 40 مستفيد كمرحلة أولى. • مشروع مبادرة "شكر واحفظوها"، يهدف لحفظ فائض الطعام بمعدل مليوني وجبة. • مشروع غسيل الكلى، يهدف لإجراء 5 آلاف جلسة غسيل كلى.	2
الانتهاء من إنشاء وتشغيل مركز الاتصال الموحد لخدمة جميع قطاعات الهيئة ومراكز الخدمات وتفعيلها سعيًا لبناء حلقة وصل بين عملاء الهيئة والإدارات بقطاعات الهيئة، والإجابة على جميع الاستفسارات، ومعالجة جميع الطلبات دون الحاجة لمراجعة المركز الرئيسي.	3

4	افتتاح وتشغيل عدد من مراكز الخدمات المؤقتة لمناطق المملكة؛ للمساهمة في تسهيل خدمة المراجعين وربط العمليات بالمركز الرئيسي للهيئة، وذلك في كل من منطقة: (مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الاحساء، القصيم).
5	المساهمة في إنفاذ الأمر السامي الكريم رقم 6651 وتاريخ 07/02/1438هـ، بشأن دراسة ووضع خطة تنفيذية ينتقل بموجبها الموظفين، والوثائق والمخصصات المالية الخاصة بالأوقاف، وكذلك الممتلكات والمشروعات والدراسات للمشروعات القائمة والمستقبلية المتعلقة بالأوقاف، حيث تم الانتهاء منه ورفعته إلى هيئة الخبراء.
6	تجهيز أول مركز من نوعه لتقديم الاستشارات الوقفية لمحاكم الأحوال الشخصية في المملكة، وتشغيله بشكل تجريبي لتقديم خدمات الاستشارة الوقفية وجذب الواقفين الجدد.
7	الانتهاء من عدد من الدراسات المرتبطة بتنفيذ شروط الواقفين والبرامج التنموية، من أبرزها: - دراسة لمعالجة الأرصفة المتضخمة والمصارف المعطلة من بعض الأوقاف (شملت أكثر من 5000 وقف). - تحليل وتصنيف أكثر من 4000 صك للأوقاف التي تحت نظارة الهيئة. - الانتهاء من عدد من الدراسات والبحوث التي ساهمت في تمكين الهيئة من بناء أصول معرفية ذات محتوى نوعي وحقوق فكرية، وساندت في تحديد عدد من التوجهات الاستراتيجية والممكنات التنفيذية.
8	تنفيذ 5 حملات إعلامية مرتبطة بـ: - مشروع دعم الحرمين. - مشروع تكسوب. - خدمة تسجيل الشهادة الوقفية. - برنامج استدامة وتمكين. - استراتيجية الهيئة.



الإنجازات في ركيزة تطوير المصارف

سعيًا نحو تفعيل دور الهيئة العامة للأوقاف في بناء شراكات فاعلة ومؤثرة في تعزيز الدور التنموي للأوقاف، وتمكين القطاع غير الربحي؛ تم العمل على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بتوجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر وفق رؤية تتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وخطط التنمية لدى الجهات ذات العلاقة.

أبرز الإنجازات

1	دعم الهيئة للجهات والمشاريع المتنوعة، من أبرزها: • صرف قرابة 200 مليون ريال لدعم 24 جهة مستفيدة، وبعدها مشاريع يزيد عن 40 مشروعاً. • الوصول لأكثر من 5.3 مليون مستفيد في البرامج الموسمية. • تخصيص 100 مليون ريال لترميم بعض المباني الوقفية العتيقة والأربطة والمساجد القديمة في منطقة جدة التاريخية.
2	توقيع العديد من الشراكات مع: • الرئاسة العامة لشؤون الحرمين: شراكة استراتيجية لدراسة ورصد البرامج والمشاريع ذات الأولوية للحرمين وضيوف الرحمن، وتمويلها ومتابعة تنفيذها؛ بهدف تحقيق شرط الواقف، حيث تم رصد مبلغ 200 مليون ريال لتلك البرامج والمشاريع. • وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: شراكة استراتيجية لصالح برنامج «استدامة وتمكين» أحد أهم وأضخم البرامج المشتركة بين الهيئة والوزارة، حيث يستهدف القطاع غير الربحي، ويعمل على 3 مسارات لتحقيق الاستدامة للقطاع، والإسهام بالبداية في عمليات المنح لعدد من الجمعيات الخيرية. (مسار استدامة، مسار التمكين، مسار التكامل). • توقيع عدد من الشراكات الاستراتيجية لرفع عوائد الأوقاف، وتطوير عدة مشاريع وقفية.



المشاريع
والإنجازات





الإنجازات في ركيزة تعزيز التميز المؤسسي

سعيًا نحو تفعيل دور الهيئة العامة للأوقاف في تطبيق أفضل ممارسات التميز المؤسسي والتطوير المستمر للعمليات الداخلية، وتحسين الأداء التشغيلي وضمان جودة الخدمات المقدمة، تم العمل على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الخاصة ببناء القدرات المؤسسية للهيئة، وتأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.

أبرز الإنجازات

1	العمل على استكمال البناء الداخلي ضمن مرحلة البناء والتشغيل في استراتيجية الهيئة، وذلك من حيث السياسات والإجراءات والأدلة التنفيذية الممكنة لتنفيذ الأعمال الداخلية للهيئة بفعالية وكفاءة وجودة، ومن أبرزها: • حصر أكثر من 189 وثيقة ومعرفة حالتها الراهنة. • بناء منصة التميز. • دليل إجراء الزيارات الإشرافية. • سياسة التمثيل والتواصل الإعلامي. • سياسة التمثيل في اللجان الخارجية. • إجراءات تسجيل الصناديق الاستثمارية الوقفية. • سياسات وإجراءات الإدارة القانونية. • سياسات وعمليات مكتب إدارة المشاريع. • آلية الاعتماد لخطابات الحسابات البنكية الوقفية. • سياسة التفاوض. • دليل المستخدم لتسجيل وقف في الموقع. • الدليل الإجرائي لأعمال إدارة الشؤون القضائية. • إجراءات تسجيل شهادة وقف. • إجراءات مراقبة الامتثال المؤسسي. • إجراءات مراقبة السجلات ووضع نظام لتمييز سجلات الجودة، وفهرستها، وحفظها، وتخزينها والعناية بها. • المتطلبات الخاصة بالموافقة على إنشاء الصناديق الوقفية. • الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • الدليل الإجرائي لأعمال إدارة الشؤون القضائية.
2	الانتهاء من بناء وتصميم الهياكل الوظيفية والمسميات ومساراتها الوظيفية، بهدف خلق بيئة عمل محفزة وشفافة لرفع مستوى الولاء والالتزام من موظفي الهيئة.
3	إطلاق مجموعة مبادرات لتعزيز الولاء الوظيفي.



المشاريع
والإنجازات



4	إطلاق عدد من الخدمات والمنصات الإلكترونية الموجهة لمنسوبي الهيئة، وهي: • نظام إدارة المشاريع (إتمام). • البوابة الداخلية للهيئة المشتملة على عدد من الخدمات والأنظمة والخدمات الداخلية واللوائح وأخبار الهيئة وموظفيها.
5	تفعيل الجانب المعرفي والتثقيفي، من خلال: • تقديم عدد من ورش العمل الداخلية بهدف رفع وعي موظفي الهيئة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة. • تنفيذ 30 دورة تدريبية لـ 249 موظف في التوعية بأدوار القطاعات الداخلية، وربطها باستراتيجية الهيئة وقطاع الأوقاف. • تنفيذ 73 دورة تتناسب مع احتياج موظفي الهيئة لربط أهدافهم مع أهداف الإدارة الاستراتيجية لصقل المهارات العملية، ورفع كفاءة الموظفين في مختلف الإدارات. • تقديم عدد من ورش العمل لرفع مستوى التجانس الإداري على مستوى قيادات الهيئة (أكثر من 100 موظف). • إصدار أكثر من 30 تقرير من التقارير الشهرية والربعية تخص الأداء الاستراتيجي، وأداء المشاريع المؤسسية بالهيئة، وتقارير خاصة بحالة المبادرات المرتبطة ببرامج الرؤية. • إطلاق أكثر من 40 نشرة تثقيفية لرفع مستوى الوعي بأهمية الجودة والتميز المؤسسي، وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي. • تصميم 6 دورات تدريبية علمية منهجية وفق أفضل الممارسات العالمية والاحتياج المحلي بالتعاون مع عدد من بيوت الخبرة الدولية، بالإضافة إلى تصميم معايير نجاح لتلك الدورات، وتم التوافق على ذلك مع الجهات التنفيذية، ومع جامعة أكسفورد بلندن المتخصصة بالاستثمار الاجتماعي والاقتصاديات المجتمعية.
6	الانتهاء من تصميم وإعداد النموذج التشغيلي المرحلي لمراكز الخدمات.
7	تنفيذ ونشر 6 كتيبات توعوية وإرشادية، وهي: • التقرير السنوي لعام 2018م. • كتيب برنامج استدامة وتمكين. • دليل تسجيل الوقف. • الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال. • الملف الاستراتيجي. • الملف التعريفي عن الهيئة.
8	تفعيل حسابات الهيئة في منصات التواصل الاجتماعي وزيادة عدد المتابعين.

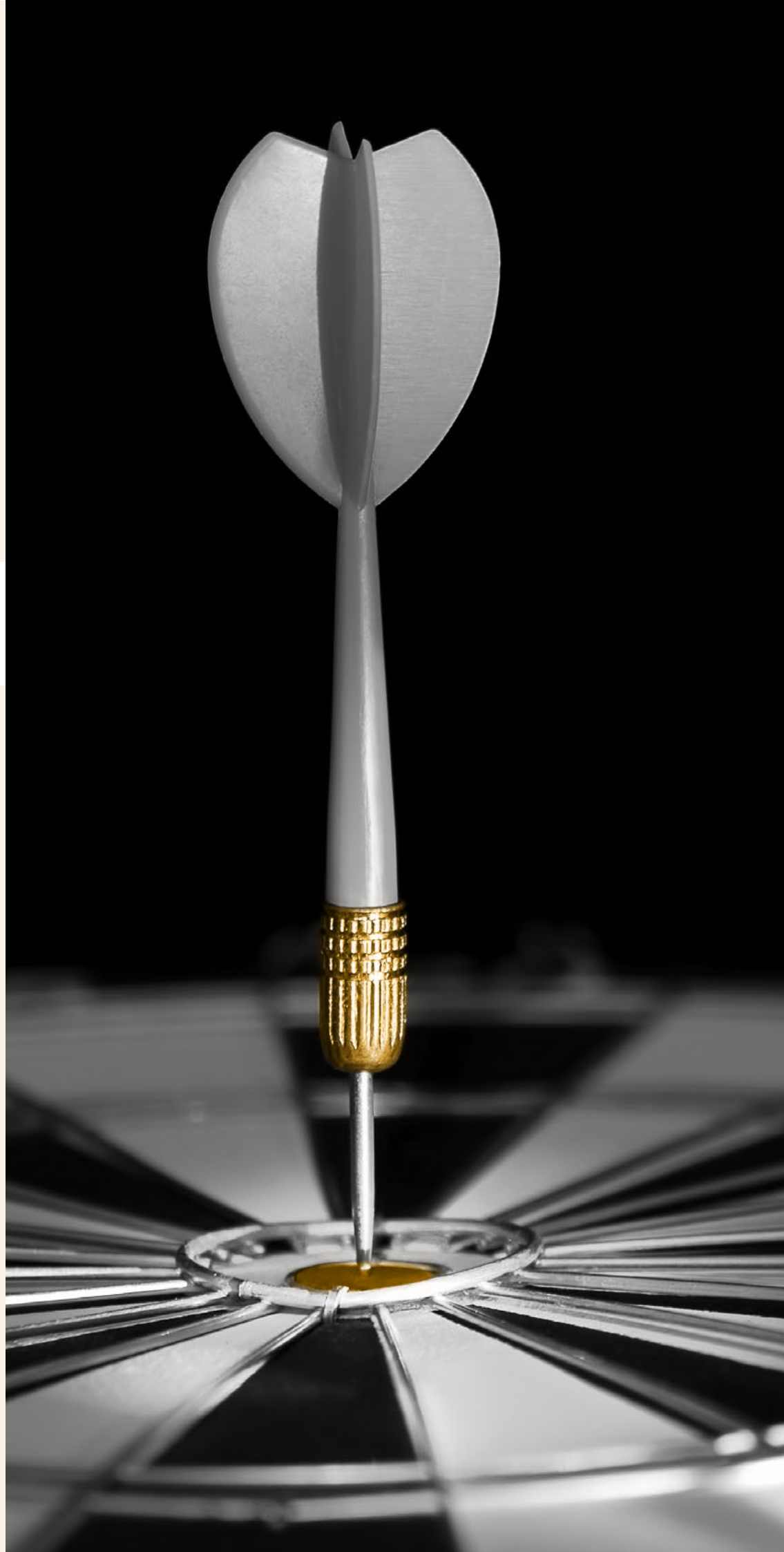


الإنجازات في ركيزة تنويع مصادر الدخل

سعيًا نحو تفعيل دور الهيئة العامة للأوقاف في تحقيق النمو والاستدامة المالية، تم العمل على تحقيق العديد من الإنجازات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بتنويع مصادر الدخل، من خلال طرح منتجات مبتكرة تخدم القطاع الوقفي، وبناء استراتيجية تهدف لتحقيق عائد مادي مقابل خدمات محددة، وبناء نموذج يهدف لخصخصة بعض الخدمات.

أبرز الإنجازات

1	إعداد واعتماد استراتيجية توزيع الأصول المالية لرفع عوائد الأوقاف وتنويع الاستثمارات.
2	حوكمة الاستثمارات النقدية.



شركة أوقاف

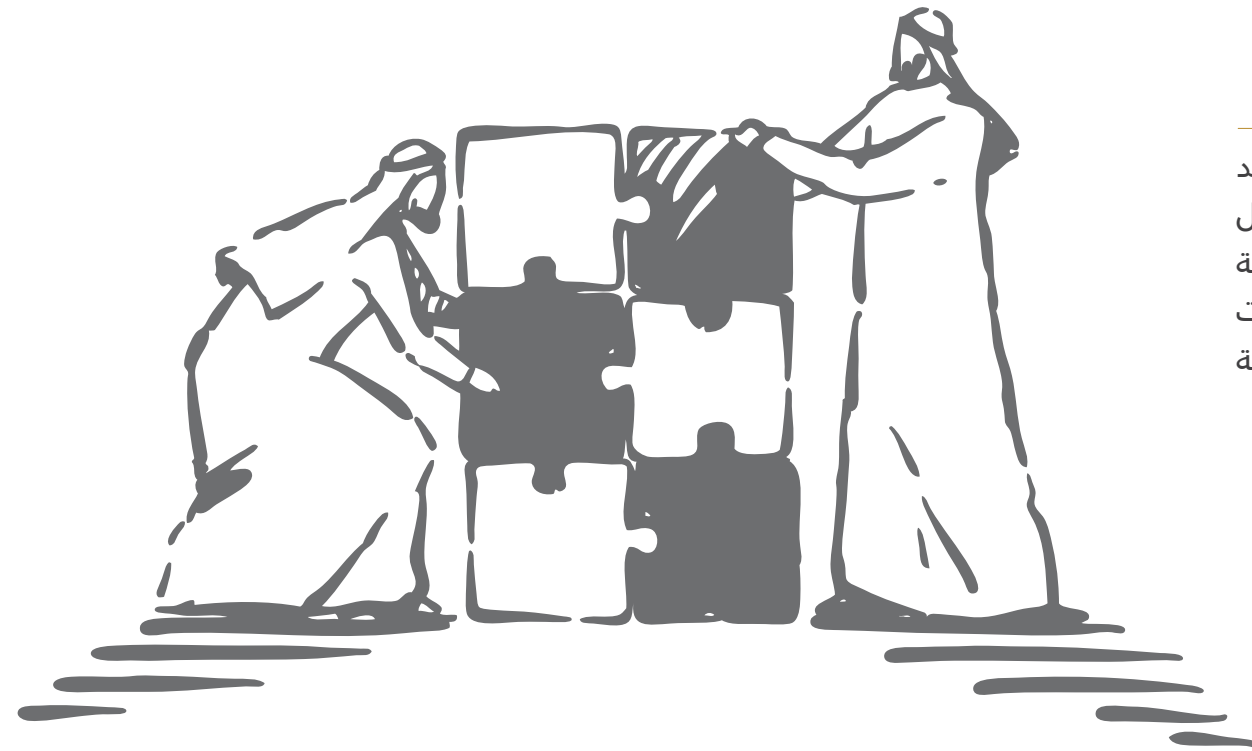


مقدمة

تعتبر شركة أوقاف الذراع الاستثماري للهيئة العامة للأوقاف، والتي ترتبط مباشرة بمحافظ الهيئة، ولها مجلس إدارة مستقل تم استقطاب أعضائه من ذوي الخبرة والاختصاص. والهدف من تأسيسها؛ تنمية الأوقاف، ورفع كفاءة الاستثمار، وتطوير آلياته، بالإضافة إلى تنويع المحفظة الاستثمارية، وتطوير استراتيجية للاستثمار؛ لضمان الحصول على عوائد يتم من خلالها تحقيق النمو والاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل. وتعمل الشركة على مهام رئيسية لإدارة وتشغيل الأوقاف، والاستثمار العقاري، والاستثمار في الأوراق المالية من خلال إدارة المحافظ والصناديق.

المنجزات

تمكنت شركة أوقاف في عام 2019م من تحقيق العديد من المنجزات بدءاً من حوكمة أعمال الشركة؛ لتسهيل وتنظيم آلية العمل واتخاذ القرارات المالية والإدارية والتنظيمية والاستثمارية السليمة، وانتهاءً بالمنجزات التي تحققت في استثمار الأصول العقارية والمالية لرفع إيراداتها وتنمية استثماراتها.



ويمكن استعراض أهم المنجزات حسب المسارات التالية:
الحوكمة والأعمال الإدارية

- إعداد واعتماد السياسات والصلاحيات المالية والإدارية.
- إعداد واعتماد اللوائح الرئيسية لمجلس الإدارة واللجان.
- إعداد واعتماد إجراءات العمليات التنظيمية.
- اعتماد سياسات الاستثمار واتفاقية الاستثمار مع الهيئة.

الأصول العقارية

- توقيع وتجديد أكثر من 1196 عقد تأجير.
- مراجعة عقود 2700 عقار للتأكد من ملائمتها للسوق العقاري.
- العمل على تهيئة مساحة 900 ألف م² من العقارات ذات القيمة العالية وذلك لترحيلها للاستثمار.
- توقيع عدد من الشراكات الاستراتيجية لرفع عوائد الأوقاف، وتطوير عدة مشاريع وقفية.

شركة أوقاف

الأصول المالية

- حوكمة الاستثمارات النقدية وفقاً لمصادر وأنواع المبالغ المستثمرة، واستثمار المبالغ النقدية غير المستغلة.
- مراجعة ومتابعة العقود والاتفاقيات الاستثمارية الضخمة.
- إعداد واعتماد استراتيجية توزيع الأصول المالية بما يحقق أهداف الهيئة؛ لرفع عوائد الأوقاف وتقليل المخاطر وتنويع الاستثمارات.
- تفعيل دور الشركة في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهم فيها

التحديات والتطلعات

واجهت الشركة خلال تسير أعمالها في عام 2019م عدّة تحديات، بدءاً من تجهيز واعتماد سياساتها ولوائحها واجراءاتها الداخلية كشركة حديثة تأسست في ديسمبر من عام 2018م، بالإضافة إلى استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة. وقد تمكنت الشركة من تجاوز هذه التحديات باحترافية عالية. ويمكن حصر أبرز التحديات التي واجهتها في النقاط التالية:

- عدد العقارات الضخم وانتشارها الجغرافي.
- طبيعة ونوع العقارات.
- التركيز في عدد قليل من الأسهم وقطاع محدد.
- القيود الشرعية وشروط الواقفين.
- نقص البيانات والمعلومات.

وقد تمكنت الشركة خلال العام 2019م من التعامل مع هذه التحديات بمرونة وكفاءة عالية، وتتطلع لمواصلة نجاحاتها خلال العام 2020م والذي تهدف خلاله إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الأثر المباشر على تنمية المحافظ الاستثمارية واستدامة عوائدها. وأهمها:

- تحقيق التوازن بين زيادة الدخل وتنمية المحفظة مع مراعاة احتياجات المصارف.
- تحقيق الاستدامة المالية.
- تحقيق عوائد استثمارية بأقل قدر نسبي من المخاطر مقارنة بالعوائد المماثلة في السوق.
- تنويع المحفظة ومصادر الدخل.
- تعزيز التواجد المكاني للشركة بحسب الاحتياج بهدف إدارة المحفظة العقارية بشكل فعال.

مركز التطوير والتمكين الوقفي



مقدمة

هو مركز تخصصي أنشأ من قبل الهيئة العامة للأوقاف ليكون من أذرعها التنفيذية في مجالات تمكين القطاع الوقفي وبناء قدراته والوصول به لأعلى تميز وأثر تنموي.

الفلسفة

الرؤية

الريادة في تمكين وتطوير القطاع الوقفي بما يساهم في تعظيم آثاره التنموية وبناء القدرات البشرية الفاعلة فيه؛ للوصول إلى هدف تميز القطاع واستدامته.

القيم

- الاستدامة.
- التطوير والتعليم.
- الشراكة والتكامل.
- التمكين.
- الابتكار.

المرتكزات

- التميز المؤسسي للقطاع الوقفي.
- تمكين القطاع الوقفي للتنمية.
- المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي.

يتطلع المركز إلى تمكين وتميز القطاع الوقفي بما يعزز من استدامته وأثره التنموي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل. ويطور منظومة بناء قدرات لمختلف شرائح منسوبي القطاع الوقفي، عبر أنشطة احترافية، ومن خلال التكامل مع القطاع والشراكات الفاعلة مع مختلف بيوت الخبرة العالمية والمحلية، والتكامل مع رواد القطاع من مؤسسات وأفراد؛ لتكامل الجهود وتعزيز نجاحها.

الرسالة

العمل على توفير إمكانات نوعية بكافة أبعادها، ورفع الجانب المعرفي في القطاع الوقفي بما سيرتقي بعمل وممارسات الكيانات الوقفية، والعاملين فيه، إضافة إلى ما يعزز التميز في الممارسات، ويزيد من مساهمة القطاع الوقفي في الناتج المحلي.

الأدوار

- تأثير استراتيجي وبناء توجهات القطاع.
- تمكين القطاع وكياناته.
- بناء وتطوير القدرات للعاملين في القطاع.
- قيادة وتمتين المعارف التخصصية.
- بناء خزانة (حاوية) فكرية تخصصية.

الأنشطة

- التحفيز في القطاع الوقفي.
- إدارة المعرفة وتوظيف أدواتها.
- دراسات وأبحاث داعمة للقرارات.
- الاستشراف ورصد الاتجاهات وتحليلها.
- الابتكار والتميز.
- المشاركة والتأثير المجتمعي.

العملاء

يستهدف المركز جميع منسوبي القطاع الوقفي، والمهتمين، والمؤثرين فيه، ومن أبرز تلك الشرائح على سبيل المثال لا الحصر:

- الموقفين (الحاليين والمتوقعين).
- النظار.
- العاملين في الأوقاف.
- منسوبي المؤسسات الأهلية المرتبطة بالأوقاف.
- المستشارين المتخصصين بالأوقاف.
- الأكاديميين والباحثين المهتمين بالأوقاف.



منجزات عام 2019م

المبادرات

عمل المركز في عام 2019م على مجموعة مشاريع اندرجت تحت أربع مبادرات وهي:

- مبادرة تأسيس المركز.
- مبادرة تطوير النظّار.
- مبادرات الدراسات والبحوث.
- مبادرة التحفيز وجائزة الأوقاف.

ومن أهم المنجزات في تنفيذ مشاريع المبادرات:

- عقد 7 شراكات استراتيجية لتمكين القطاع الوقفي.
- التعاقد والتهيئة الكاملة لتصميم استراتيجية المركز.
- تخطي عدد المستفيدين من المنتجات المعرفية حاجز الـ 45000 مستفيد.
- إنجاز 4 دراسات وطنية ذات أثر عالي في القطاع.
- رضا تام لما نسبته 94% من بين أكثر من 100 مستفيد من البرامج التدريبية.
- إقامة مجموعة دورات تدريبية، منها دورة الاستثمار الاجتماعي (جامعة اكسفورد - بريطانيا) ودورة الحوكمة، ودورة قياس العائد على الاستثمار الاجتماعي SROI والالتزام ومكافحة غسل الأموال.



خدمات مراكز الهيئة



مقدمة:

قدّمت الهيئة العامة للأوقاف من خلال مراكزها المتعددة، ووفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، خدمات شاملة ومتنوعة حسب اختصاصها، كما عملت على تطوير آلياتها وتيسير إجراءاتها للعملاء عبر الموقع الإلكتروني؛ للمساهمة في تحقيق التحول الرقمي، ونشر مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية الذي تسعى له رؤية المملكة 2030.

تشمل خدمات الهيئة

تعريف بالمنتجات
التنموية والخدمات التي
تقدمها الهيئة.

استقبال استفسارات
العملاء وطلباتهم
وبلاغاتهم عن الأوقاف
المجهولة عن طريق مراكز
خدمات الأوقاف ومركز
الاتصال الموحد، أو عبر
الموقع الإلكتروني.

استقبال شكاوي
العملاء.

استقبال المنازعات التي
تحدث بين الواقفين
والنظار، أو النظار
أنفسهم، أو النظار
والمستفيدين، والعمل
على معالجتها قبل
وصولها إلى المحاكم.

تقديم خدمات متنوعة
على مدار الساعة لكبار
العملاء عن طريق مديري
العلاقة للأوقاف الكبيرة.

تسجيل الأوقاف،
وإصدار التراخيص للوقف
لممارسة النشاط التجاري.



خدمات مراكز
الهيئة





الرياض - المملكة العربية السعودية

P.O.Box 88200 Riyadh 11662, Saudi Arabia

920000136

+966 11 813 2228

info@awqaf.gov.sa

www.awqaf.gov.sa

